

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ

المركز الجامعي مرسلي عبد الله بتيبازة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مقترح بحث مقدم إلى مؤتمر تيبازة الدولي للمالية الإسلامية
حول: التحول إلى المصرفية الإسلامية في الجزائر: الأسس والآليات

عنوان المداخلة:

تطوير وتكييف دور بنك الجزائر لإدماج الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري
The Development and Adaptation Process of the Algerian Central bank's Role to
Integrate Islamic Banking into the Algerian Banking System

من إعداد :

الطالب: صالح محمد خير الدين

طالب دكتوراه الطور الثالث

الدكتور: عبد الناصر براني

أستاذ محاضر أ

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

المقدمة



تلميح

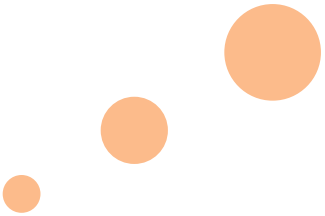
إن تحديد مجالات التكيف ومستويات التحول في النظام المصرفي الجزائري يتطلب معرفة طبيعة النظام المصرفي الجزائري وأهم مؤسساته ثم تبيان مكانة المصارف الإسلامية المعتمدة وأهم معوقاتهما وفرص ومكاسب إدماجها في النظام المصرفي الجزائري، فالنظام المصرفي الجزائري يواجه مشكلة قانونية تتعلق بعدم وجود نظام قانوني متكامل يدمج المصارف الإسلامية المعتمدة ويلائم خصوصيتها المصرفية، ومشكلة تنظيمية حيث لا يوجد ضمن الإطار التنظيمي لبنك الجزائر وكافة مصالحه أية مراعاة لقواعد للعمل المصرفي الإسلامي، إضافة الى غياب الإطار المؤسسي الذي يرخص للمصارف الإسلامية و يراعي طبيعة عملها ضمن مؤسسات النظام المصرفي الجزائري ولا توجد أية مؤسسات مكتملة لأعمالها المصرفية.



إشكالية البحث



كيف يمكن تطوير وتكييف دور بنك
الجزائر لإدماج الصيرفة الإسلامية
في النظام المصرفي الجزائري ؟



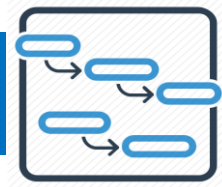


أهداف البحث



- ❖ إبراز طبيعة النظام المصرفي الجزائري ومكانة المصارف الإسلامية في هذا النظام ومعوقات عملها وفرص نجاحها؛
- ❖ البحث في الأسس والإجراءات القانونية والتنظيمية المؤسسية لتطوير دور بنك الجزائر لإدماج الصناعة المصرفية الإسلامية.

مجاور المداخلة



المحور الأول: طبيعة النظام المصرفي الجزائري ومكانة المصارف الإسلامية ومعوقاتهما وفرص نجاحهما

سنتناول في هذا المحور طبيعة النظام المصرفي الجزائري وأهم مؤسساته ثم تبيان مكانة المصارف الإسلامية المعتمدة وأهم معوقاتهما وإبراز فرص ومكاسب إدماجها في النظام المصرفي الجزائري من خلال العناصر التالية:

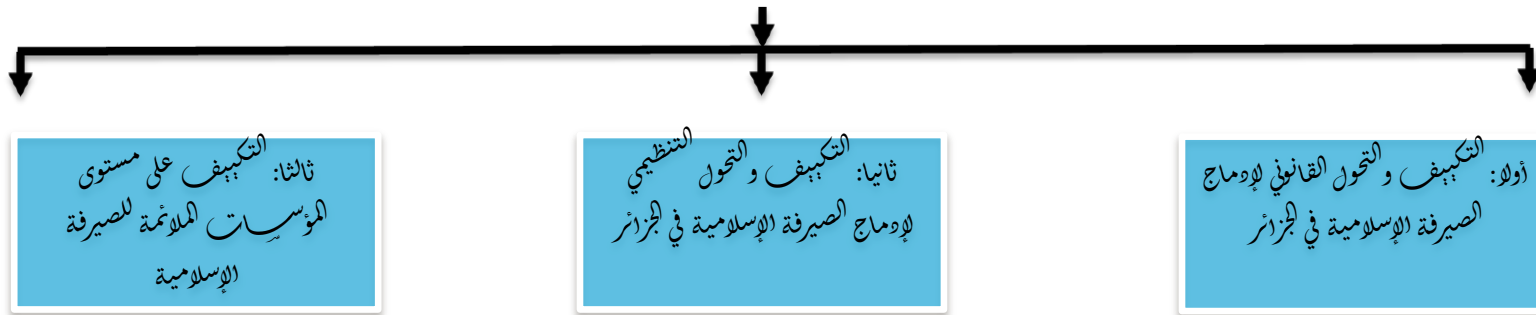


ثانيا: مكانة المصارف الإسلامية ومعوقاتهما وفرص إدماجها في النظام المصرفي الجزائري

أولاً: طبيعة النظام المصرفي الجزائري ومؤسساته

المحور الثاني: التكيف والتحول القانوني لإدماج الصيرفة الإسلامية في الجزائر

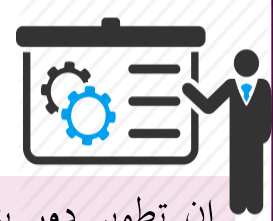
سنتناول في هذا المحور التكيف والتحول القانوني والتنظيمي لإدماج الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري وكذلك التكيف على مستوى المؤسسات الملائمة والمكاملة للصيرفة الإسلامية من خلال مجموعة العناصر التالية :





وفي ختام هذه المداخلة؛ يمكن صياغة مجموعة من النتائج المهمة المرتبطة بضرورة إدماج المصارف الإسلامية ضمن النظام المصرفي الجزائري من خلال توفير البيئة القانونية والتشريعية الملائمة، وذلك في النقاط الآتية:

- أ- المكانة المحدودة للمصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري من حيث حجم أصولها ونسب مساهمتها إلى إجمالي أصول المصارف العاملة في الجزائر؛
- ب- المعوقات الكثيرة التي تحد من عملية نمو وتطور المصارف الإسلامية ومنها: العلاقة غير الملائمة بين المصارف الإسلامية وبنك الجزائر، بسبب غياب الإطار القانوني والتنظيمي والإشرافي الذي يُوَظِر عمل هذه المصارف، ويأخذ بعين الاعتبار خصوصية ومميزات أنشطتها و الضوابط التي تحكم تعاملاتها.
- ج- هناك ضرورة لتطوير النظام المصرفي الجزائري والقيام بعملية تطوير وتكييف لدور بنك الجزائر لإدماج الصيرفة الإسلامية وتنميتها في الاقتصاد الجزائري، تماشياً مع الاتجاه العالمي الذي يتزايد نحو اعتماد الصناعة المالية الإسلامية، واثمينا للتجارب الهامة كالتجربة السودانية والماليزية في اعتمادها وتنميتها، والاستفادة من الفرص والمكاسب المتعددة المترتبة على ادماجها في الاقتصاد الجزائري.



إن تطوير دور بنك الجزائر لإدماج الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري يتطلب القيام بمجموعة من المقترحات على المستويات التالية:

1- المقترحات المتعلقة بالتحول والإدماج القانوني للصيرفة الإسلامية والمؤسسات المكملة لها على المستويات التالية:

أ- إطلاق عملية التحول القانونية على مستوى البنك المركزي الجزائري:

- تعديل قانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض لسنة 1990 والأمر رقم 03-11/2003 المتعلق بالنقد والقرض لينص على وظيفة بنك الجزائر المزدوجة في الإشراف والتوجيه للمصارف التقليدية والإسلامية؛
- مراجعة الأوامر واللوائح والقوانين الصادرة عن البنك المركزي ومجلس النقد واللجنة المصرفية بما يجسد مراعاة الصلاحيات والمهام لخصوصية المصارف الإسلامية؛

⊙ ب- الإدماج القانوني للمؤسسات المكتملة للصيرفة الإسلامية :

⊙ إجراء التعديلات القانونية مع الوزارات المعنية وبورصة الجزائر لإصدار القوانين الخاصة ب:

- قانون الصكوك الإسلامية؛

- قانون صناديق الاستثمار الإسلامية؛

- قانون التأمين وإعادة التأمين التكافلي؛

- قانون بورصة الجزائر .

⊙ وبذلك يصبح البنك المركزي وهيئاته من الناحية القانونية يشرف عمليا على نظام مصرفي مزدوج بمؤسساته التقليدية والإسلامية.

⊙ ج- تكييف وتعديل القانون التجاري وقانون الضرائب وقانون الشركات لإدماج صيغ وعقود العمليات المصرفية الإسلامية ضمن هذه القوانين:

⊙ - إجراء تعديلات على القانون التجاري ليدمج عقود العمليات المصرفية التجارية، كصيغ البيوع التي تتعامل تستخدمها المصارف الإسلامية، وتنظيم العلاقات بين أطرافها وأشكال الرقابة عليها، وكيفية التحكم فيها؛

⊙ - إجراء تعديلات على قانون الشركات ليدمج صيغ المشاركات المصرفية، كالمضاربات والمشاركات المتعددة التي تستخدمها المصارف الإسلامية و المؤسسات المكتملة لها في عملياتها، وتنظيم العلاقات بين كافة الأطراف المشاركة؛

⊙ - إجراء تعديلات على قانون الضرائب لإدماج العمليات المصرفية الإسلامية وخدماتها، بأطرافها المشاركة، ونوعية المداخل وكيفية توزيعها، والضرائب المستحقة عليها في باب خاص بها، مثل ما هو معمول به في بعض الدول المجاورة.

شكرًا

صالحى محمد خير الدين